

الحشد الشعبي: من هو رئيس الحشد الذي عاقبته الولايات المتحدة؟

bbc.com/arabic/middleeast-55605320

9 يناير / كانون الثاني 2021



صدر الصورة، Anadolu Agency

التعليق على الصورة،

يتولى الفياض مناصب أمنية حساسة في العراق منذ عقد تقريبا

أعلنت الولايات المتحدة في 8 يناير / كانون الثاني الحالي عن فرض عقوبات على فالح الفياض، رئيس هيئة الحشد الشعبي ومستشار الأمن القومي السابق، بسبب دوره في أعمال العنف ضد المتظاهرين العراقيين في عام 2019 حسب بيان لوزارة الخزانة الأمريكية.

وجاء في البيان أنه خلال الاحتجاجات التي بدأت في أكتوبر / تشرين الأول 2019، هاجمت قوات الحشد الشعبي المدنيين العراقيين الذين كانوا يتظاهرون ضد الفساد والبطالة والركود الاقتصادي وسوء الخدمات العامة والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق.

وكان الفياض رئيساً لقوات الحشد الشعبي عندما أطلقت قواته الذخيرة الحية على المتظاهرين مما أدى إلى مقتل مدنيين عراقيين حسب البيان.

والفياض أرفع مسؤول عراقي تفرض عليه الولايات المتحدة عقوبات.

وقالت الوزارة في بيانها إن الفياض كان عضواً في "خلية الأزمة" التي تشكلت في أواخر عام 2019، من قيادات ميليشيات الحشد الشعبي، من أجل قمع المحتجين العراقيين، بدعم من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

وكان من أبرز أعضاء الخلية إلى جانب الفياض، قاسم سليمان ونائب رئيس الحشد الشعبي مهدي المهندس وقيس الخزعلي و حسين فلاح اللامي.

يذكر أن المهندس وسليمان قتل في غارة جوية أمريكية على أسوار مطار بغداد قبل عام.

وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين "إن السياسيين والمتحالفين مع إيران مثل فالح الفياض، شنوا حملة عنيفة ضد الديمقراطية العراقية، والمجتمع المدني، من خلال الإشراف والإدارة على عمليات قتل المتظاهرين العراقيين السلميين".

ويعتبر الفياض من الساسة العراقيين البارزين على الساحة السياسية منذ سقوط نظام حكم صدام حسين عام 2003 و تولى مختلف المناصب ذات الطابع الأمني وبحكم مناصبه كان يعقد لقاءات واجتماعات دورية مع مختلف المسؤولين الأمريكيين وخاصة فيما يتعلق بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

والفياض الحاصل على شهادة الهندسة الكهربائية من جامعة الموصل عام 1977 والمولود في بغداد يعتبر من بين قلة من الساسة العراقيين الذين حافظوا على مناصبهم في مختلف الحكومات العراقية.

انتمى الفياض إلى حزب الدعوة عام 1973 وأمضى خمس سنوات في سجن أبو غريب السيء صيت خلال حكم صدام حسين.

وبعد خروجه من العراق تنقل بين إيران وسوريا مثل معظم المعارضين العراقيين، وعاد إلى العراق مع سقوط حكم صدام حسين حيث عمل في البداية في مكتب الرئاسة.

العقوبات الأمريكية على رئيس الحشد الشعبي في العراق "غير مقبولة"

العقوبات الأمريكية على رئيس الحشد الشعبي "تُفاجئ" الخارجية العراقية

صدر الصورة، Anadolu Agency

التعليق على الصورة،

المالكي كلف الفياض بمنصب مستشار الأمن القومي عام 2011

العفو الدولية تنتهم الحشد الشعبي بـ "انتهاك حقوق الإنسان بأسلحة أمريكية وأوروبية"

من هو أبو مهدي المهندس الذي قتل مع قاسم سليمان في بغداد؟

الحشد الشعبي في العراق: من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي رسمي

مداومة مقر حزب الله العراقي كانت "للحيلولة دون تنفيذ عمل إرهابي"

تولى الفياض منصب مستشار الأمن القومي في حكومة نوري المالكي عام 2011. وكان الفياض في منصبه عندما احتل تنظيم الدولة الإسلامية ثلث الأراضي العراقية عام 2014 إثر انهيار عدة فرق من الجيش العراقي أمام تقدم بضع مئات من مقاتلي التنظيم، تاركة خلفها معدات وأسلحة بمليارات الدولارات.

ورد المالكي بغضب على تكليف حيدر العبادي المنتمي لحزب الدعوة أيضاً بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة إثر ضغوط غربية وأمريكية على وجه التحديد عليه للتخلي عن منصبه مقابل تقديم الدعم العسكري للعراق لوقف زحف مقاتلي الدولة الإسلامية على العاصمة بغداد.

لكن التغيير الحكومي الذي أوصل العبادي المنتمي أيضاً لحزب الدعوة، إلى سدة الحكم لم يقلل من حظوظ الفياض بل تعزز موقعه إثر تكليفه برئاسة الحشد الشعبي إلى جانب استمراره في منصب مستشار الأمن القومي.

وفي أعقاب خسارة العبادي انتخابات عام 2018 تم تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة الجديدة التي أبصرت النور بعد مساومات ومقايضات على مدار أشهر.

ورغم معارضة العديد من الاطراف الشيعية وعلى رأسها كتلة مقتدى الصدر وكتلة العبادي تكليف الفياض بمنصب وزير الداخلية، إلا أن عبد المهدي أصر على اقتراحه بتكليف الفياض بالداخلية بدعم من كتلة هادي العامري، أكبر الكتل البرلمانية العراقية.

ورغم عدم تكلل مساعي عبد المهدي بالنجاح في هذا المجال، لكن الفياض حافظ على دوره وموقعه الأمني بل عزز موقعه واتسعت صلاحياته عبر تولي مناصب مستشار الأمن القومي ورئاسة مكتب الأمن الوطني ورئاسة الحشد الشعبي.

وفي أعقاب الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في العراق عام 2019 ضد الفساد وتردي الوضع المعيشي وانعدام فرص العمل ، استقالت حكومة عادل عبد المهدي بنهاية العام بعد مقتل مئات المتظاهرين في مختلف المدن العراقية على يد مليشيات ومسلحين مقربين من ايران.

أواسط العام الماضي أقدم رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي على إجراء تعديل وزاري خسر فيه الفياض منصبه مستشار الأمن القومي ورئاسة مكتب الأمن الوطني لكنه ظل محتفظاً بمنصب رئاسة هيئة الحشد الشعبي.